

ورقة عمل

أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

ساره ناصر النويصر
إدارة الأبحاث الاقتصادية
مؤسسة النقد العربي السعودي

أروى عبد الله الزيد
كلية إدارة الأعمال
جامعة الملك سعود

يناير 2020م

ما ورد في هذه الدراسة يمثل وجهة نظر كاتبها ولا يمثل بالضرورة وجهة النظر الرسمية لمؤسسة النقد العربي السعودي. كما لا تتحمل المؤسسة مسؤولية ما تحتويها الدراسة من آراء ومعلومات أو أي قرارات تتخذ بناءً عليها.

الملخص

يمر الاقتصاد العالمي مؤخرًا بالعديد من التطورات، بدءًا من الاتفاقيات والشراكات التجارية التي جلبت معها فرصًا وتحديات كبيرة، وصولًا إلى تطبيق إجراءات حمائية للتجارة الخارجية. إضافة إلى ذلك، يشغل موضوع تحديد القيود التجارية العالمية اهتمام الحكومات، وتلقى موضوعات الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والائتمان المصرفي اهتمامًا فريدًا في الأوساط التجارية والاستثمارية والتمويلية. وبالنظر إلى جميع هذه المعطيات جاءت فكرة هذه الدراسة. تشخص الدراسة واقع التجارة الخارجية، وتلقي الضوء على وضع الاستثمار الأجنبي في المملكة والدور المنوط به في تحقيق رؤية 2030، وتسعى كذلك إلى معرفة تأثير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في المملكة. اعتمدت الدراسة على منهجية قياسية لتحليل النتائج، حيث تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) خلال فترة الدراسة (1971-2017م). وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذي دلالة معنوية إحصائية للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في السعودية، كما توصلت الدراسة إلى أن الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في السعودية قد يظهر بعد السنة الأولى. ووجود أثر ضعيف ذي دلالة معنوية إحصائية للاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي في السعودية خلال فترة الدراسة، وقد يعود ذلك إلى تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المواد الكيميائية والمنتجات النفطية المكررة. مع تواضعه نوعًا ما في نشاط الصناعات التحويلية غير النفطية. وعليه، شرعت الحكومة في إطلاق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية الذي يهتم بانتقاء الاستثمارات الأجنبية ذات القيمة المضافة (الصناعة) وتنوع الصادرات وتحفيزها وزيادة المحتوى المحلي وتوظيف الأيدي العاملة الوطنية، وكل ما سبق يساهم في تحقيق رؤية 2030 من خلال الإسراع في تنويع القاعدة الإنتاجية وتخفيض معدلات البطالة. علاوة على ذلك، توصلت الدراسة إلى العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، وخلصت إلى وجود تأثير إيجابي غير دال إحصائيًا، وقدمت في الختام عددًا من التوصيات التي تساعد صانع القرار على رسم السياسات الاقتصادية الناجحة وتحديثها.

الكلمات الرئيسية: الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي.

* جهات الاتصال بالمعدتين: أروى الزيد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، البريد الإلكتروني: AlzaidArwa@gmail.com، وساره النويصر، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، صندوق بريد 2992 الرياض 11169، البريد الإلكتروني:

salnoaiser@sama.gov.sa

جدول المحتويات

5	1. المقدمة
5	1-1 أهمية الدراسة وهدفها
6	2-1 فرضية الدراسة
7	3-1 منهجية الدراسة
7	2- الجانب النظري
7	1-2 مفهوم الانفتاح التجاري وأهميته
7	2-2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته
8	3-2 أهمية الانتماء المصرفي ومحددات الطلب عليه
9	4-2 أهمية النمو الاقتصادي
9	5-2 الإجراءات الحمائية التجارية وأثرها على الاقتصاد
9	3- الدراسات السابقة
12	4- الجانب التحليلي
12	1-4 التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية
13	2-4 الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية
13	1-2-4 التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة
14	2-2-4 عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر
15	3-2-4 أهم الدول المستثمرة والقطاعات المستثمر فيها
16	3-4 الانتماء المصرفي في المملكة العربية السعودية
17	4-4 النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية
17	5- الجانب القياسي
17	1-5 تعريف النموذج القياسي
20	2-5 نتائج النموذج واختبار الفرضيات
26	3-5 النتائج
27	6- الخاتمة والتوصيات
28	المراجع
31	الملحق

قائمة الجداول

- جدول 1: مؤشرات الانفتاح التجاري في المملكة العربية السعودية (%) 13
- جدول 2: عدد المشروعات الجديدة، وتكلفتها الاستثمارية، والشركات المستثمرة الأجنبية في السعودية خلال الفترة 2003-2018م 15
- جدول 3: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية بالأسعار الثابتة (2010=100) 17
- جدول 4: ملخص لإحصائيات البيانات 19
- جدول 5: نتائج اختبار جذر الوحدة (Augmented Dickey-Fuller) 21
- جدول 6: نتائج اختبار الحدود (Bound Test) 22
- جدول 7: نتائج تقدير نموذج (ARDL) للأجل الطويل خلال الفترة 1971-2017 23
- جدول 8: نتائج اختبارات فحص النموذج 25

قائمة الأشكال البيانية

- الشكل البياني 1: صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية 14
- الشكل البياني 2: أهم الدول المستثمرة في السعودية حسب تكلفة المشاريع الاستثمارية المباشرة الجديدة خلال الفترة (2010-2018). 15
- الشكل البياني 3: إجمالي مشاريع الاستثمارات المباشرة الجديدة الواردة حسب أهم القطاعات خلال الفترة (2010-2018) 15
- الشكل البياني 4: الائتمان المصرفي في السعودية ما بين 2000-2018م 16
- الشكل البياني 5: الائتمان المصرفي في السعودية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2018م (مليون ريال) 16
- الشكل البياني 6: معيار أكيكا (AIC) لتحديد طول المتباطئات 22
- الشكل البياني 7: اختبار (CUSUM) و (CUSUMSQ) للاستقرار الهيكلي للمعاملات 25

1. المقدمة

يُعد التمويل والاستثمار والتجارة من ركائز الاقتصاد وأدواته التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتنمية القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة، والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وتخفيض معدلات البطالة، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مستدامة.

ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية والائتمان المصرفي أهم مصادر التجارة والاستثمار والتمويل، وتحتل هذه المواضيع الاقتصادية مكانة بارزة عند أصحاب المصلحة؛ نظرًا لدورها الكبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي. ومن الجدير بالذكر أن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية قد تزايد مؤخرًا، إذ ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي بنسبة بلغت 199 في المئة خلال عام 2018م مقارنة بالعام السابق¹. وبناءً على ذلك، من المتوقع أن يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر ذو الكفاءة العالية في تعزيز التجارة الخارجية، ومن ثمّ تحسين ميزان المدفوعات عن طريق تحفيز الصادرات وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

وتعد الإجراءات الحمائية للتجارة الخارجية من أبرز مواضيع التجارة الخارجية التي نوقشت في الآونة الأخيرة، حيث لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ إجراءات حمائية تجاه الصين، مثل: رفع الرسوم الجمركية، وذلك لارتفاع عجز ميزانها التجاري من الصين. ونظرًا إلى أن هاتين الدولتين تعدان من ضمن أكبر الدول اقتصاديًا، من المتوقع أن تؤثر هذه الإجراءات في الاقتصاد العالمي، حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى إمكانية تباطؤ الناتج العالمي بنسبة 0.8 في المئة خلال عام 2020م².

اتسعت التجارة الدولية، وأدى ذلك إلى تحفيز التنوع الاقتصادي والمالي، ونمو الاستثمار الإقليمي والعالمي، وأخذت المملكة تركز اهتمامها على إحداث تغييرات هيكلية في بنية اقتصادها الوطني كما هو حاصل في رؤية 2030³، وانطلاقًا من هذه المستجدات الاقتصادية برزت فكرة هذه الدراسة التي تهدف إلى بحث مدى تأثير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر والائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. حيث، سيتم التطرق في الجانب الأول من الدراسة إلى مفاهيم متغيرات الدراسة، ثم وجهة نظر الأدبيات الاقتصادية عن تأثير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر والائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي، يليه وصف أداء متغيرات الدراسة في الجانب التحليلي، ومن ثم بناء النموذج القياسي ليساهم في تقدير العلاقات وطبيعتها بين متغيرات الدراسة، وأخيرًا استعراض أهم التوصيات.

1-1 أهمية الدراسة وهدفها

تزايد الاهتمام بتشجيع الاستثمار في المملكة، إذ عملت الجهات المعنية على تحسين بيئة الاستثمار الأجنبي وتقليص العوائق أمامه، وذلك لما له من دور بارز في تخفيض معدلات البطالة، ونمو الائتمان المصرفي الذي بدوره يدفع عجلة التنمية للأنشطة الاقتصادية المختلفة. إضافة إلى ذلك، يعد مستوى الانفتاح التجاري

¹ مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرة الإحصائية الشهرية، أكتوبر 2019م.

² International Monetary Fund, World Economic Outlook, October 2019.

³ رؤية 2030: هي خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية، وتعتمد على 3 محاور، هي: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح.

من العوامل الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية التي تساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة. من جانب آخر، لوحظ في الآونة الأخيرة ظهور تداعيات الإجراءات الحمائية أو ما تسمى بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على مستوى النمو الاقتصادي العالمي، حيث انخفض مستوى الصادرات العالمية نتيجة تراجع الطلب العالمي وارتفاع مستويات عدم اليقين بين المستثمرين.

لذا، تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر والائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، وتبرز أهمية الدراسة في تضمينها للأحداث الأخيرة التي تشكل بعض التحديات، كانهبوط أسعار النفط في أواخر عام 2014م، وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية المقررة، والعمل على تحقيق رؤية 2030م. علاوة على ذلك، هناك محدودية في عدد الدراسات التي تناولت الائتمان المصرفي والانفتاح التجاري وأثرهما في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. كذلك تتميز هذه الدراسة باستخدام عدة متغيرات مُساعدة لم يتم توظيفها سابقاً في الدراسات المطبقة على المملكة العربية السعودية، مثل: مستوى البنية التحتية، والإنفاق الاستهلاكي الحكومي، ومعدل التضخم، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي. وعلى وجه التحديد، تهدف الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة الآتية:

- هل تؤثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟ وماهي طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي؟
- هل يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟ وماهي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟
- هل يؤثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟ وماهي طبيعة العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي؟

2-1 فرضية الدراسة

فيما يلي فرضيات الدراسة بناءً على نتائج دراسات سابقة:

- الفرضية الأولى: هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية معنوية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- الفرضية الثانية: هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية معنوية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- الفرضية الثالثة: هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية معنوية للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

3-1 منهجية الدراسة

تَعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي الذي يبين الظاهرة من الجانب النظري، وعلى تحليل البيانات المتوفرة في الجانب التحليلي، وبناء النموذج القياسي في الجانب القياسي، إذ تستخدم طريقة الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) Autoregressive-Distributed Lag في تحليل الانحدار خلال فترة الدراسة الممتدة من 1971-2017م للوصول إلى أثر كلٍ من التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر والائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

2- الجانب النظري

يوضح هذا الجانب المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة، ويستعرض دراسات سابقة.

1-2 مفهوم الانفتاح التجاري وأهميته

يقصد بالانفتاح الخارجي «سياسة تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي: الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج، من كافة القيود والعقبات، التي تشمل الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية»⁴. ويمكن الاستدلال بالانفتاح التجاري بعدة مؤشرات، منها: مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي. وغالبًا ما يعكس الانفتاح التجاري مدى اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية.

أهمية الانفتاح التجاري

- يعود الانفتاح التجاري وتحرير التجارة الخارجية بالعديد من الفوائد، منها:
- 1- توسيع القاعدة الإنتاجية للبلد، وزيادة معدلات النمو، وتوفير فرص عمل جديدة.
 - 2- موازنة الميزان التجاري من خلال تنمية الصادرات وتغطية تكاليف الواردات.
 - 3- جذب دخول المستثمر الأجنبي المباشر، وبالتالي تحسين المناخ الاستثماري للبلد.
 - 4- دخول التكنولوجيا الحديثة المصاحبة عند فتح الباب أمام التجارة الخارجية.
 - 5- تحفيز المزيد من الابتكار والتحسين في المنتجات للمنافسة في الأسواق المحلية.

2-2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

يعرف الاستثمار الأجنبي بانتقال رؤوس الأموال والتقنيات الفنية والإدارية الأجنبية المتطورة، لإحداث تطور اقتصادي واجتماعي وإداري والمساهمة في تنمية البلد المضيف وتطويره. وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى قسمين: (1) الاستثمار الأجنبي غير المباشر وهو الاستثمار الحاضر في أسواق الأسهم والسندات، و(2) الاستثمار الأجنبي المباشر وهو أحد المحاور اللذين ستناقشها الدراسة، وعلى وجه التحديد ستتطرق الدراسة مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهميته للمستثمر الأجنبي والبلد المضيف.

³ طالب، دليلة. (2015). الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2013). أطروحة دكتوراة. جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: «تلك الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي ويديرها، إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة».⁵

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

- يفترض أن يعود الاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر والبلد المضيف بعدة فوائد، منها:⁶
- 1- المساهمة في إحلال الواردات، وتحسين ميزان المدفوعات، وزيادة المحتوى المحلي، حيث يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من واردات الدول المضيضة وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي لها واستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محلياً.
 - 2- تطوير حركة التجارة بالدول المضيضة، من خلال إيجاد أسواق جديدة لمنتجات الشركات الأجنبية وبضائعها تمكّنها من تسويق الفائض من السلع الراكدة التي لم تستطع تصريفها في موطنها.
 - 3- إتاحة الفرصة للمستثمر الأجنبي للاستفادة من بيئة الاستثمار الجاذبة في الدول النامية التي تمتاز بانخفاض أجور الأيدي العاملة، ورخص تكلفة النقل وتكلفة الحصول على المواد الخام. وفي الوقت ذاته، يساهم الاستثمار الأجنبي في تخفيف مشكلة البطالة في الدول المضيضة.
 - 4- نقل التكنولوجيا والمعرفة للدول المضيضة، فعادة ما تملك الشركات الأجنبية المستثمرة تكنولوجيا متقدمة وتحظى بوفرة رأس المال، ومع دخولها للسوق المحلية تعمل على تدريب العاملين المحليين على استخدام هذه التقنية لتوظيفها في أعمالهم الإدارية والفنية.
 - 5- تشجيع المنافسة في الدولة المضيضة، فدخل المنافس الأجنبي إلى الساحة المحلية يشجع الشركات المحلية على الابتكار والإبداع، ويخلق بيئة تنافسية سليمة بين المستثمرين الأجانب والمحليين تؤدي في نهاية المطاف إلى تنوع المنتجات والخدمات المقدمة ورفع جودتها.

3-2 أهمية الائتمان المصرفي ومحددات الطلب عليه

تطرقت العديد من الدراسات إلى أثر تطور القطاع المالي وعلى وجه التحديد الائتمان المصرفي في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ومن هذه الدراسات دراسة مورتى وآخرين (2012). يؤثر الائتمان المصرفي بشكل إيجابي في الناتج المحلي للقطاع الخاص، ومن الممكن أن يحفز توفر الائتمان المصرفي (وفق معدلات فائدة مقبولة) الاستثمار المحلي، ويساعد على جذب الاستثمار الأجنبي وبالتالي دفع معدل نمو القطاع الخاص. يحكم الائتمان المصرفي عوامل قد تحد من الطلب عليه،⁷ منها:

- 1- أسعار الفائدة وحجم السيولة.
- 2- الدخل، فارتفاع مستويات الدخل يؤثر على الطلب من الائتمان المصرفي.

⁵ الزهاوي، فاضل (1984م). المشروعات المشتركة وفقاً لقانون الاستثمار. رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، القاهرة.

⁶ للمزيد، يمكن الرجوع إلى المرجع التالي: الطعان، حاتم (2006). الاستثمار أهدافه ودوافعه. جامعة بغداد، بغداد، العراق.

⁷ للمزيد، الرجوع إلى المرجع التالي: ربيحة، قبي. (2014). الائتمان المصرفي وأثره على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1994-2011). رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرياح، ورقلة: الجزائر. ص3-9.

- 3- تشريعات البنوك المركزية.
- 4- الوضع المالي للمصارف.
- 5- الظروف الاقتصادية المحلية والدولية.

4-2 أهمية النمو الاقتصادي

عادة ما يعبر عن مدى تقدم اقتصادات الدول بمصطلح «النمو الاقتصادي» أو «معدل النمو الاقتصادي»، ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام مؤشرات تتيح إمكانية مقارنة الاقتصادات وفق قواعد حسابية متفق عليها. وغالبًا ما يستخدم في قياس النمو الاقتصادي معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي أو مقدار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويقاس الناتج المحلي الإجمالي القيمة الجارية للسلع والخدمات المنتجة للبيع في اقتصاد معين خلال عام واحد. وتشير الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الاقتصاد في حالة توسع، بينما على النقيض من ذلك في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي. ويعكس النمو المستمر في الناتج المحلي الإجمالي قدرة الاقتصاد على تلبية طلب المستهلكين من خلال توفير فرص العمل وتقديم الخدمات الأمنية والصحية والتعليمية والاجتماعية، ويؤدي استمرار ذلك النمو إلى رفع مستوى الرفاهية بين الأفراد، ويكفل استدامة النمو الاقتصادي.

5-2 الإجراءات الحمائية التجارية وأثرها على الاقتصاد

تؤثر الإجراءات الحمائية التجارية سلبًا في الاقتصاد العالمي، ومن الآثار السلبية لها انخفاض نمو التجارة العالمية، وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر، ورفع معدلات التضخم، وزيادة تقلبات أسعار العملات الرئيسية، وظهور اختلالات في ميزان المدفوعات. تعد الإجراءات الحمائية التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أحدث حرب تجارية في الوقت الحالي، وبدأت تداعيات التوترات التجارية بين البلدين في شهر مارس 2018م عندما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية الرسوم الجمركية على وارداتها من الصين من الحديد والمنتجات الأخرى. ولا يمكن حاليًا التنبؤ بأثر تلك الإجراءات الحمائية نظرًا لحدائتها، وقد تسلط الدراسات المستقبلية الضوء على آثار هذه الإجراءات الحمائية في الاقتصاد العالمي بشكل عام وفي الاقتصاد الوطني بشكل خاص. ومن الجدير بالذكر أن العديد من الحروب التجارية قد حدثت سابقًا في العالم، وأثرت في استقرار التجارة الدولية، وأدت إلى انخفاض الصادرات العالمية. وهذا الأمر وغيره يؤكد الحاجة إلى الالتزام بقوانين منظمة التجارة العالمية، والاهتمام بالحوار والتفاوض البناء بين الأطراف المتنازعة

3- الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى موضوعات التجارة الخارجية أو الانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر، والانتماء المصنفي وآثارهم على النمو الاقتصادي. ذكرت دراسة (Sandalcilar & Altiner, 2012) أن هناك تأثيرًا إيجابيًا للاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وامتدت فترة الدراسة من 1995 حتى 2011م، وشملت أعضاء منظمة التعاون

الاقتصادي (ECO)⁸. استخدمت الدراسة اختبار جرانجر للسببية (Granger Causality Test) لتحليل البيانات على أساس نموذج تصحيح الخطأ. ووفقًا لنتائج اختبارات السببية، تم الكشف عن وجود علاقة سببية إيجابية قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي.

واستعرضت دراسة (Abbas et al, 2011)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي لدول اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)⁹ في فترة مداها من 2001م حتى 2010م، وطبقت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد. إضافة إلى ذلك، أخذ الباحثون التغير في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع في دراستهم، بينما كان الاستثمار الأجنبي المباشر هو المتغير المستقل. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر.

وكشفت دراسة (Hussain & Haque, 2016)، أن هناك علاقة طويلة الأمد بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتجارة، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بنغلاديش، وغطت الدراسة الفترة ما بين 1973 و2014م، واستخدمت نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM). وللتحقق من صحة النموذج، أجرت الدراسة بعض الاختبارات التشخيصية لتقدير نتائج البحث، ووجدت أن بقايا الانحدارات لها توزيع طبيعي ولا تظهر أي ارتباط تلقائي.

وأظهرت نتائج دراسة (Waseem Ullah, 2018) إلى وجود تأثير كبير لكل من الانفتاح التجاري، والاستثمار، ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي في باكستان، وكانت فترة الدراسة من 1980 إلى 2012م. واستخدمت الدراسة في التحليل التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، واختبار السببية لجرانجر. علاوة على ذلك، أشارت نتائج دراسة طالب (2015) إلى أن مؤشرات الانفتاح المستخدمة في الدراسة (مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التبادل الدولي) لها تأثير سلبي معنوي في النمو الاقتصادي للجزائر للفترة ما بين 1980-2013م. وتمت صياغة نموذجين في الدراسة، الأول باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليًا (Fully-Modified OLS)، والثاني تم تقديره باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

وبحثت دراسة (Agrawal and Amir Khan, 2011) في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للصين والهند. امتدت فترة الدراسة من 1993-2009م. وقامت الدراسة ببناء نموذج النمو المعدل (Modified growth model) من نموذج النمو الأساسي. وبعد تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية، وجد الباحثان أن زيادة 1 في المئة للاستثمار الأجنبي المباشر سوف تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.07 في المئة للناتج المحلي الإجمالي للصين وزيادة 0.02 في المئة للناتج المحلي الإجمالي في الهند، أي أن نمو الصين أكثر تأثيرًا بالاستثمار الأجنبي المباشر من نمو الهند.

وكانت دراسة (Rahaman and Chakraborty, 2015) عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في بنغلاديش من منظور البلدان النامية من عام 1987 إلى عام 2011م. وطبق الباحثان تحليل التكامل المشترك (Cointegration Analysis) الذي أكد وجود علاقة التوازن على المدى الطويل، واختبار السببية لجرانجر

⁸ منظمة التعاون الاقتصادي (Economic Cooperation Organization (ECO)) هي منظمة مكونة من 10 دول، وهدفها الأساسي هو إتاحة الفرصة لمزيد من التعاون الاقتصادي والتنمية بين الدول الأعضاء.

⁹ اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (South Asian Association for Regional Cooperation (SAARC)) هو اتحاد مكون من 8 دول، وأهم أهدافه هو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(Granger Causality Test) الذي أكد وجود السببية أحادية الاتجاه تمتد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بنغلاديش منخفضة جدًا مقارنة ببلدان جنوب آسيا المجاورة الأخرى، وأظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالنمو الاقتصادي لبنغلاديش، ولكنه ليس ذا دلالة معنوية إحصائية. بينما أفادت نتائج دراسة (Rahman, 2015) أن هناك تأثيراً سلبياً للاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي في بنغلاديش، وغطت الدراسة فترة مداها 15 عامًا من 1999م وحتى 2013م، واستخدمت نموذج الانحدار المتعدد لتوضيح تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة التي تشمل مؤشرات الاقتصاد الكلي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

ومن ناحية الدراسات السابقة التي تطرقت إلى الائتمان المصرفي، تناولت دراسة (Yakubu & Affoi, 2014) تأثير الائتمان المصرفي من المصارف التجارية في النمو الاقتصادي في نيجيريا للفترة ما بين 1992 حتى 2012م. واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار البسيط (المربعات الصغرى العادية (OLS)) في تحليل النتائج، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا. وتضمنت دراسة المجالي (2014) أثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية في النمو الاقتصادي الأردني (ممثلًا بالناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة 1980م-2013م، وبينت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية تبادلية ذات دلالة إحصائية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية والناتج المحلي الإجمالي. كذلك، بحثت دراسة (Emecheta & Ibe, 2014) عن تأثير الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي في نيجيريا، وطبقت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي المتجه (Vector autoregressive (VAR)) باستخدام السلاسل الزمنية من 1960م حتى 2011م، وخلصت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين الائتمان المصرفي للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي.

أما على صعيد الدراسات التي طُبقت على المملكة العربية السعودية، فاتجهت دراسة (Bardesi, 2016) إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية في نمو القطاع الصناعي خلال الفترة (1968-2014) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية ولكنه محدود للاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي. كذلك توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للقوة العاملة والناتج المحلي للقطاع غير النفطي وتكوين رأس المال في نمو القطاع الصناعي. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي في المملكة.

واستندت دراسة (Alshehry, 2015) إلى نظرية النمو الداخلي التي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وجاءت نتائج الدراسة متطابقة مع هذه النظرية، وأظهرت أن للاستثمار الأجنبي المباشر دورًا إيجابيًا في تحفيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال 1970-2012م، حيث استخدم الباحث التكامل المشترك بطريقة جوهانسون وسببية جرانجر في التحليل. وتضمن نموذج الدراسة المتغيرات المستقلة التالية: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتكوين رأس المال الثابت، والانفتاح التجاري، في حين استخدمت الدراسة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

وبحثت دراسة (Belloumi & Alshehry, 2018) العلاقات السببية بين الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو الاقتصادي في المملكة خلال 1970-2015م، واستخدم الباحثان طريقة الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL)، وتحققا من متانة تقديرات الاختبار من خلال استخدام (FMOLS)، و(DOLS)، و (CCR). وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها أنه لا يوجد تأثير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار

المحلي، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، والانفتاح التجاري في نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام. بالمقابل، أظهرت النتائج وجود تأثير سلبى ثنائي الاتجاه على المدى الطويل بين كل من: نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والاستثمار الأجنبي المباشر، ونمو الناتج المحلي غير النفطي والاستثمار المحلي. علاوة على ذلك، أظهرت نتائج دراسة (Al Khathlan, 2013) على وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في الفترة من 1980 إلى 2010م وذلك على المدى الطويل، واستخدم الباحث اختبار التكامل المشترك لجوهانسون. ووضحت الدراسة بأن السبب في ضعف أداء الاستثمار المباشر في الاقتصاد إلى دخوله المتأخر وسياسات الاستثمار الأجنبية المقيدة تاريخياً.

ويكمن الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة في تطرق الأولى لتأثير الانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر، والائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وكذلك تغطيتها لفترة اتسمت بطولها وحدائثها، واعتمادها على بناء طريقة الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) واختبارات فحص النموذج في التحليل للتحقق من دقة النتائج المستخدمة في التحليل. إلى جانب هذا، أضافت الدراسة عددًا من المتغيرات التي لم تستخدم سابقًا في الدراسات الخاصة بالمملكة العربية السعودية، مثل: مستوى البنية التحتية ومعدل التضخم.

4- الجانب التحليلي

يتناول هذا الجانب تحليلًا لبعض متغيرات الدراسة، وهي: التجارة الخارجية (الانفتاح التجاري) ومؤثراته، والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته، وتوضح الدراسة عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم الدول المستثمرة والقطاعات المستثمر فيها، وتتناول أداء الائتمان المصرفي خلال فترة الدراسة وأهم القطاعات الممنوحة له، وتسليط الضوء أخيرًا على النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية.

4-1 التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية

يرى كثيرٌ من الاقتصاديين أن التوسع في الانفتاح التجاري يساعد على التغلب على الصعوبات في ميزان المدفوعات للبلد، ويجلب معه التقنيات الحديثة.

ويوضح جدول 1 أبرز ثلاثة مؤشرات للتجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية. ويلاحظ أن درجة الانفتاح التجاري¹⁰ عالية للسنوات ما قبل 2014م لاسيما قبل عام 2008م، ويعود ذلك إلى الارتفاعات المتواصلة وغير المسبوقة لأسعار النفط التي شهدتها الأسواق العالمية في تلك الفترة، إضافة إلى انخفاض العوائق التجارية من رسوم جمركية وغيرها. في المقابل، نلاحظ انخفاض مؤشر الانفتاح التجاري للسنوات الأخيرة، وقد يعزى ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي للقطاع النفطي نتيجة للخفض المشترك الذي اتفقت عليه عددٌ من الدول المنتجة للنفط ومنها المملكة منذ أواخر عام 2016م. حيث انخفضت نسبة الانفتاح التجاري (كنسبة من الناتج النفطي) من 204% في عام 2016م إلى 164% في عام 2018م.

¹⁰ يقصد بالانفتاح التجاري هنا مجموع الصادرات والواردات مقسومًا على الناتج المحلي الإجمالي.

جدول 1: مؤشرات الانفتاح التجاري في المملكة العربية السعودية (%)

السنة	الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي	الانفتاح التجاري *
1990	40.3	31.4	71.7
2000	43.4	24.8	68.2
2009	47.1	37.8	84.9
2010	49.6	33.0	82.5
2011	56.0	29.5	85.5
2012	54.3	29.2	83.5
2013	51.9	30.8	82.7
2014	46.9	33.8	80.6
2015	33.3	38.8	72.1
2016	31.1	30.7	61.9
2017	34.9	29.3	64.2
2018	39.7	26.8	66.5

* مجموع الصادرات والواردات مقسومًا على الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: البنك الدولي (2019).

2-4 الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

تمتلك المملكة العديد من المزايا الجاذبة للاستثمار، ويعد الاستثمار الأجنبي ضمن أحد أهداف البعد السابع¹¹ في برنامج التحول الوطني، إذ يركز الهدف على جذب الاستثمارات الأجنبية عالية الجودة والمتنوعة والمستدامة، ورفع نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 1.2 في المئة في عام 2016م إلى 1.46 في المئة في عام 2020م.¹² وتحقيقًا لذلك، بلغت عدد التراخيص التي منحتها الهيئة العامة للاستثمار 558 رخصة استثمار أجنبي مباشر خلال النصف الأول من 2019م، بزيادة بلغت 83.4 في المئة مقارنة بنفس الفترة من عام 2018م.¹³

1-2-4 التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

بلغت التدفقات الاستثمارية في السعودية عام 2018م وفقًا لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي حوالي 4.2 مليار دولار بنسبة نمو تقدر بحوالي 199 في المئة عن العام الذي يسبقه الذي شهد انخفاضًا نسبيته 81 في المئة (الشكل البياني 1). وقد أرجع تقرير الاستثمار العالمي (أونكتاد، 2018) هذا الانخفاض إلى عدة أسباب منها، انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 23 في المئة في عام 2017م، استحواذ الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) على حصة شركة شل العربية المحدودة في مصنع صدف للبتروكيماويات، وتمثل

¹¹ البعد السابع: الإسهام في تمكين القطاع الخاص.

¹² الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني 2018-2020،

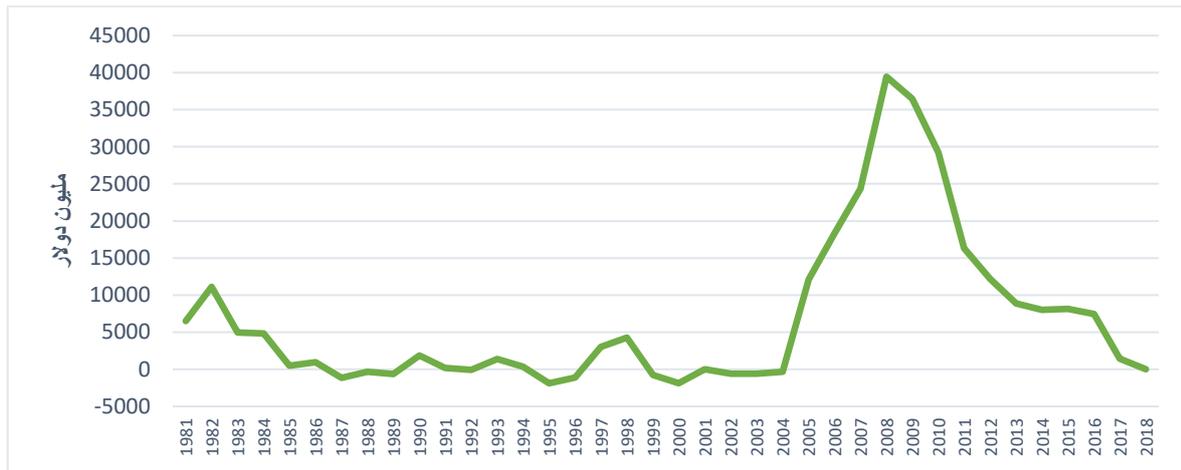
https://vision2030.gov.sa/sites/default/files/attachments/NTP%20Arabic%20Public%20Document%20810_0.pdf

Investment Highlights - Summer 2019, <https://investsaudi.sa/en/news/summer-investment-highlight/>¹³

هذه الحصة ما نسبته 50 في المئة بقيمة بلغت 820 مليون دولار أمريكي.¹⁴ ايضاً، شراء شركة المملكة القابضة لجزء من حصة بنك كريدي اكريكول كوربوريت اند انفستمنت في البنك الفرنسي، ما يعادل قيمته 1.5 مليار دولار. من جهة أخرى، نلاحظ تحسن مستويات الاستثمار في عام 2018م، وقد يرجع ذلك بشكل كبير إلى تنظيم بيئة الاستثمار في المملكة الذي اضطلعت به الهيئة العامة للاستثمار، حيث أصدرت الهيئة مبادئ الاستثمار،¹⁵ وسعت كذلك نحو جذب الاستثمارات الأجنبية وتقديم التسهيلات للمستثمرين بهدف تحقيق أهداف رؤية 2030.

ويوضح الشكل البياني 2 صافي الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية للفترة 1981-2018م، إذ شهد عام 2008م ارتفاعاً حاداً في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة للتدفقات الواردة للمملكة، خاصة في قطاع البتروكيماويات وتكرير النفط (نقى القطاع بمعدل 57 في المئة مقارنة بعام 2007م) وقطاع العقارات.¹⁶ وعلى النقيض من ذلك، شهد صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضاً تلت سنوات الأزمة المالية العالمية.

الشكل البياني 1: صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، 2019م.

2-2-4 عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر

بالنظر إلى الجدول التالي (جدول 2)، بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر لأهم الدول المستثمرة في المملكة العربية السعودية 1,561 مشروعاً، نفذتها 1,104 شركات خلال الفترة ما بين 2003م و2018م، بتكلفة استثمارية بلغت 179,7 مليار دولار.

¹⁴ World Investment Report (2018), United Nations Conference on Trade and Development.

¹⁵ الهيئة العامة للاستثمار، مبادئ الاستثمار، <https://sagia.gov.sa>.

¹⁶ World Investment Report (2009), United Nations Conference on Trade and Development.

جدول 2: عدد المشروعات الجديدة، وتكلفتها الاستثمارية، والشركات المستثمرة الأجنبية في

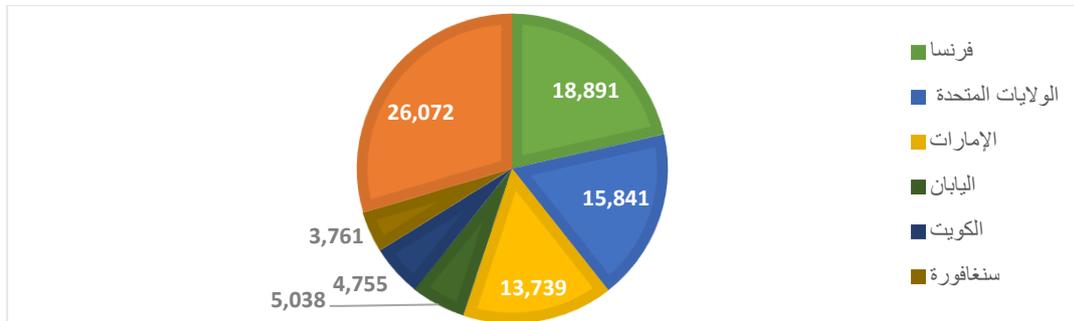
السعودية خلال الفترة 2003-2018م

الفترة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003-2018	1,561	179,714	174,830	1,104
2018	103	15,537	10,679	92

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2019)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

3-2-4 أهم الدول المستثمرة والقطاعات المستثمرفيها

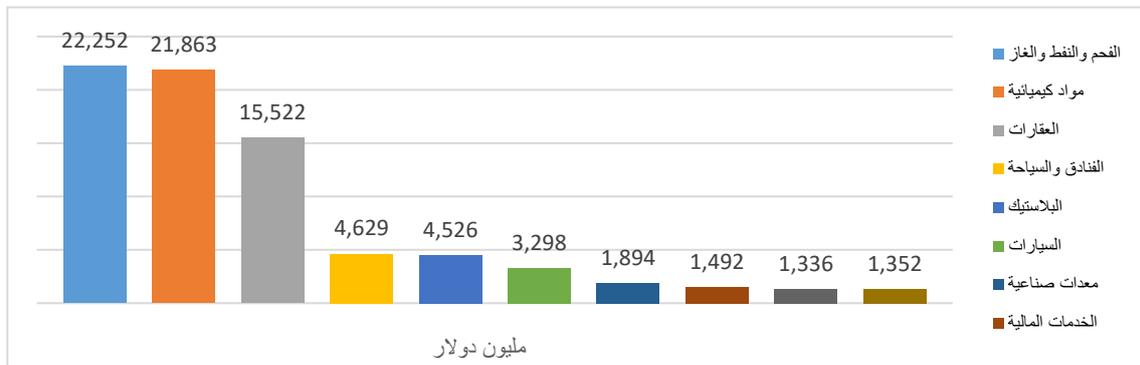
الشكل البياني 2: أهم الدول المستثمرة في السعودية حسب تكلفة المشاريع الاستثمارية المباشرة الجديدة خلال الفترة (2010-2018)



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2019)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

وعن أهم الدول المستثمرة في المملكة العربية السعودية في المشاريع الجديدة خلال الفترة 2010-2018م، تصدرت فرنسا بتكلفة استثمارية بلغت 18.9 مليار دولار، لتصبح أهم دولة مستثمرة في السعودية حسب التكلفة الاستثمارية، إذ تركزت استثماراتها في قطاع النفط والغاز الطبيعي، تلتها الولايات المتحدة بتكلفة استثمارية بلغت 15.8 مليار دولار، وتركزت استثماراتها أيضاً في القطاع نفسه، ثم الإمارات بتكلفة استثمارية بلغت ما يقارب 13.7 مليار دولار تركزت في تجارة التجزئة والترفيه (الشكل البياني 3).

الشكل البياني 3: إجمالي مشاريع الاستثمارات المباشرة الجديدة الواردة حسب أهم القطاعات خلال الفترة (2010-2018)

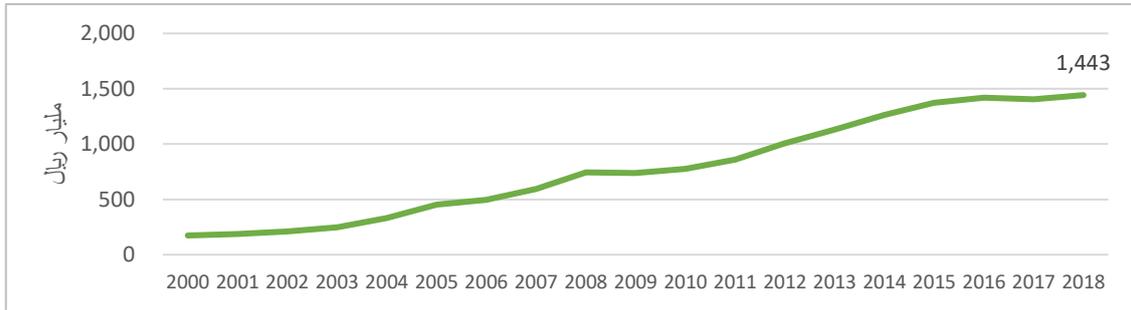


المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2019)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

ومن ناحية توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى السعودية حسب التوزيع القطاعي (بالمليون دولار) خلال الفترة 2010-2018م، فيظهر أن غالبية الاستثمارات الأجنبية تعتمد على النفط، ويتضح ذلك من خلال تصدر قطاع النفط والغاز الطبيعي بتكلفة استثمارية بلغت 22.5 مليار دولار، ثم قطاع المواد الكيميائية بتكلفة استثمارية قيمتها 21.9 مليار دولار، ثم العقارات بتكلفة 15.5 مليار دولار، ثم الفنادق والسياحة بتكلفة 4.6 مليار دولار (الشكل البياني 4).

3-4 الائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية

الشكل البياني 4: الائتمان المصرفي في السعودية ما بين 2000-2018م

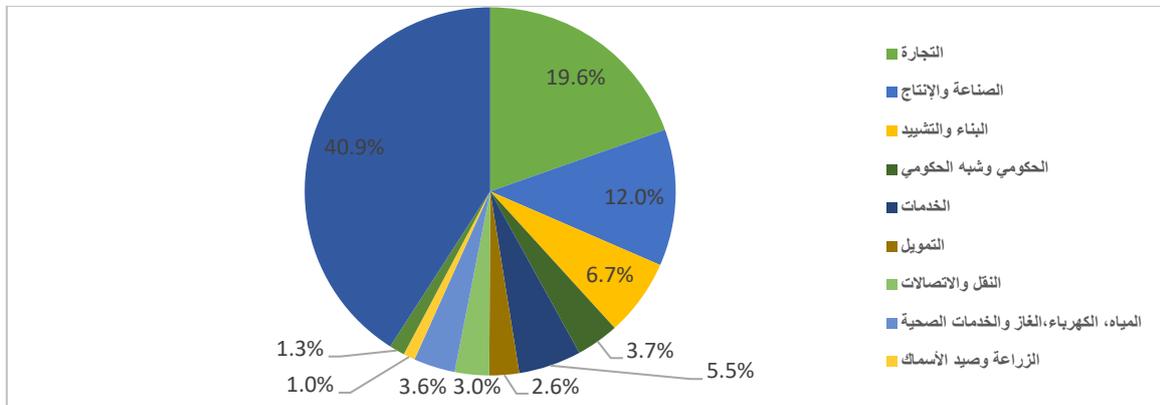


المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، 2019م.

يعد الائتمان المصرفي من أكثر قنوات التمويل دعمًا للاستثمار والاستهلاك. وخلال السنوات الأربعة الأخيرة، سجل الائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية نموًا مطردًا وغير مسبوق. وشهد الائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية نمو مطردًا وغير مسبوق خلال السنوات الأربع الأخيرة، (الشكل البياني 5). ويتسليط الضوء على حجم الائتمان المصرفي المقدم في المملكة بحسب النشاط الاقتصادي، يُلاحظ استحواذ قطاع التجارة على النصيب الأكبر (19.6 في المئة) من إجمالي الائتمان المصرفي، يليه قطاع الصناعة والإنتاج (12.0 في المئة)، ثم البناء والتشييد (6.7 في المئة)، (الشكل البياني 6).

الشكل البياني 5: الائتمان المصرفي في السعودية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2018م

(مليون ريال)



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، 2019م.

4-4 النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية وأكثرها شيوعًا واستخدامًا في اتخاذ القرارات الاستثمارية. يبين جدول 3 معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، الذي بلغ 2.43 في المئة عام 2018م مقارنة بانخفاض قدره 0.74 في المئة في عام 2017م، وقد يعزى ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي للقطاع النفطي نتيجة للخفض المشترك الذي اتفقت عليه عدد من الدول المنتجة للنفط من بينها المملكة.

جدول 3: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية بالأسعار الثابتة (2010=100)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
2.43	-0.74	1.67	4.11	3.65	2.70	5.41	10.00

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

5- الجانب القياسي

1-5 تعريف النموذج القياسي

يقدر الجانب القياسي تأثير كل من التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي ممثلًا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، وذلك بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي في التحليل القياسي. ويتضمن هذا الجانب من الدراسة عدة نقاط، هي: تعيين النموذج القياسي، وتقدير النموذج القياسي ونتائجه، وأخيرًا استعراض ما توصلت إليه الدراسة من نتائج. ولتعيين النموذج، لا بد من تحديد متغيراته والفرضيات تبعًا لنتائج الدراسات السابقة. إضافة إلى ذلك، يستعرض هذا الجانب مرحلة جمع البيانات، ويحدد الشكل الرياضي المناسب وطريقة القياس الملائمة.

أولاً: توصيف متغيرات النموذج والفرضيات

يهدف النموذج إلى قياس أثر كل من التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ولغرض الحكم على صحة الفرضيات، استخدمت الدراسة النموذج الذي طبقته دراسات (Ayanwale, 2007) و (Belloumi& Alshehry, 2018) و (Alshehry, 2015)، مع إضافة بعض التعديلات.

$$GDP_{pc} = f(FDI, CREDIT, OPEN, Gcons, ELECT, FC, INF) \quad (1)$$

حيث إن:

المتغير التابع هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية بالدولار الأمريكي
بالأسعار الثابتة (٢٠١٠=١٠٠)، ويرمز له في هذه الدراسة بـ (GDPpc).

المتغيرات المستقلة هي:

- 1- الانفتاح التجاري كمتغير وكيل عن التجارة الخارجية، ويعبر عن مجموع صادرات المملكة ووارداتها مقسومًا على الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له في هذه الدراسة بـ (OPEN). ومن المتوقع أن يؤثر الانفتاح التجاري بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ويرتبط الانفتاح التجاري بشكل مباشر بالاستثمار الأجنبي المباشر. وبحسب دراسة (Ayanwale, 2007) فإن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد يساهم في ارتفاع الميزة التنافسية لصادرات البلد المضيف، وبالتالي ارتفاع الاستثمار وكذلك ارتفاع الواردات من السلع الرأسمالية، وهو ما يشكل إضافة للاقتصاد الوطني.
- 2- صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة العربية السعودية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له في هذه الدراسة بـ (FDI). ومن المتوقع أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حسب دراسة (Debab & AlMansoor, 2011).
- 3- الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له في هذه الدراسة بـ (CREDIT). ومن المتوقع أن يؤثر الائتمان المصرفي بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حسب دراسة (Yakubu & Affoi, 2014).
- 4- الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي للمملكة العربية السعودية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له في هذه الدراسة بـ (Gcons). ومن المتوقع أن يؤثر هذا الإنفاق بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، فارتفاع مستوى الإنفاق الاستهلاكي الحكومي قد يساهم في رفع الإنتاجية والنمو الاقتصادي.
- 5- مستوى البنية التحتية، استخدمت الدراسة متغير نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء في المملكة العربية السعودية، ويرمز له في هذه الدراسة بـ (ELECT). ومن المتوقع أن يؤثر مستوى البنية التحتية بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ذلك أن البنية التحتية المتقدمة تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي.
- 6- تكوين رأس المال الثابت الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له في هذه الدراسة بـ (FC). ومن المتوقع أن يؤثر تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- 7- معدل التضخم للمملكة العربية السعودية (2010=100)، ويعبر عن معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ويرمز له في هذه الدراسة بـ (INF). ومن الجدير بالذكر أن دراسة (Ayanwale, 2007) استخدمت معدل التضخم في نموذجها القياسي لقياس مستوى استقرار الاقتصاد. ومن المتوقع وجود علاقة معنوية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي.

تم جمع بيانات سلاسل زمنية تغطي الفترة ما بين 1971م و2017م والخاصة بالمملكة العربية السعودية، حيث مثلت 47 مشاهدة، وجميعها بيانات سنوية تم استخراجها من عدة مصادر وهي: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، والشركة السعودية للكهرباء. ويوضح جدول 4 أدناه أهم إحصائيات البيانات المستخدمة في النموذج.

جدول 4: ملخص لإحصائيات البيانات

رمز المتغير	INF	FC	ELECT	GCONS	OPEN	CREDIT	FDI	LGDP	وحدة القياس
	(% of GDP)	GDP per capita							
المتوسط	3.916	30.48	4101.62	23.877	77.282	23.186	1.164	9.994	
الوسيط	1.222	22.57	4098.74	24.366	75.092	21.337	0.693	9.874	
أقصى قيمة	34.57	99.70	9444.21	35.223	120.61	58.114	8.496	10.575	
أدنى قيمة	-3.203	17.30	1.864	8.432	56.088	2.751	-8.219	9.656	
الانحراف المعياري	7.719	18.72	2722.144	6.143	12.970	14.914	2.993	0.276	
عدد المشاهدات	47	47	47	47	47	47	47	47	
المصدر:	IMF	WDI	WDI+SE	WDI	WDI	WDI	WDI	WDI	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة.

ثانياً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج

بناء على ما سبق، يمكن تحديد الشكل الدالي للنموذج باستخدام صيغة معادلة رياضية خطية-لوجاريمية، وكذلك باتباع دراسة (Ayanwale, 2007) حيث تمت إضافة اللوغاريتم إلى المتغير التابع. ويمكن التعبير عن الشكل الرياضي للنموذج بالمعادلة التالية:

$$\log GDP_{pc_t} = \alpha_0 + \beta_1 FDI_t + \beta_2 CREDIT_t + \beta_3 OPEN_t + \beta_4 Gcons_t + \beta_5 ELECT_t + \beta_6 FC_t + \beta_7 INF_t + U_t \quad (2)$$

حيث إن:

$\log GDP_{pc}$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

OPEN: الانفتاح التجاري.

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.

CREDIT: الائتمان المصرفي المحلي الممنوح للقطاع الخاص.

Gcons: الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي.

ELECT: نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء.

FC: تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

INF: معدل التضخم.

β_i : معاملات النموذج. U : حد الخطأ. t : سنة.

ثالثاً: اختيار طريقة القياس الملائمة

تقدّر الدراسة معلمات النموذج التي تم وصفها وصياغتها سابقاً بطريقة الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) لقياس التكامل المشترك بين المتغيرات، والتي تم تطويرها من قبل (Pesaran & Shin, 1998) و (Pesaran, Shin & Smith, 2001). تعد طريقة مناسبة لمثل هذه الدراسة من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية لعدة أسباب، منها: تتيح الطريقة إمكانية استخدام متغيرات مختلفة في درجة التكامل للسلاسل الزمنية على ألا تكون السلسلة متكاملة من الدرجة الثانية، وكذلك إمكانية استعمال عدد مختلف من متباطئات المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. وتبعاً لنموذج الدراسة، يمكن إعادة الصيغة الرياضية للنموذج لتكون على النحو التالي:

$$\begin{aligned}
 \Delta lGDPpc_t = & \alpha_0 + \beta_1 GDPpc_{t-1} + \beta_2 FDI_{t-1} + \beta_3 CREDIT_{t-1} + \beta_4 OPEN_{t-1} \\
 & + \beta_5 Gcons_{t-1} + \beta_6 ELECT_{t-1} + \beta_7 FC_{t-1} + \beta_8 INF_{t-1} \\
 & + \sum_{i=1}^p \alpha_{1i} \Delta GDPpc_{t-i} + \sum_{i=1}^q \alpha_{2i} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=1}^m \alpha_{3i} \Delta CREDIT_{t-i} \\
 & + \sum_{i=1}^n \alpha_{4i} OPEN_{t-i} + \sum_{i=1}^r \alpha_{5i} Gcons_{t-i} \\
 & + \sum_{i=1}^j \alpha_{6i} ELECT_{t-i} + \sum_{i=1}^r \alpha_{7i} FC_{t-i} + \sum_{i=1}^k \alpha_{8i} INF_{t-i} + U_t
 \end{aligned} \tag{3}$$

2-5 نتائج النموذج واختبار الفرضيات

بعد تعيين النموذج وتقدير معلماته تأتي مرحلة تقييم المعلمات المتحصل عليها واختبار الفرضيات، إذ استخدمت في هذه المرحلة طريقة الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) كما ذكر سابقاً. مرت الدراسة القياسية بعدة مراحل للتأكد من دقة النتائج ومناسبتها للتحليل الاقتصادي. في البداية، استخدمت الدراسة اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller Test) للتحقق من درجة تكامل السلاسل الزمنية، ومن ثم استخدمت اختبار الحدود للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، حيث تم تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL). وأخيراً، أجرت الدراسة اختبارات فحص النموذج. وفيما يلي أبرز نتائج النموذج:

أولاً: نتائج اختبار جذر الوحدة

نظراً إلى أن البيانات المستخدمة هي عبارة عن سلاسل زمنية، فلا بد من التأكد من سكونها واستقرارها إما في المستوى أو في الفرق الأول، وذلك بصفته شرطاً من شروط استخدام طريقة الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL). وللتعرف على درجة سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، استخدمت الدراسة اختبار جذر الوحدة (Augmented Dickey-Fuller, 1981). وتعد السلسلة الزمنية ساكنة إذا رفضنا فرضية العدم، أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة $H_0: \delta = 0$. وفي المقابل الفرضية البديلة، أي أن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة $H_1: \delta < 0$. ويشير جدول 5 إلى نتائج اختبار جذر الوحدة.

جدول 5: نتائج اختبار جذر الوحدة (Augmented Dickey-Fuller)

درجة التكامل	الفرق الأول			رمز المتغير	المستوى			رمز المتغير
	بدون	قاطع ومتجه	بقاطع		بدون	قاطع ومتجه	بقاطع	
1	0.0000	0.0005	0.0001	$\Delta \log(\text{GDPPC})$	0.4559	0.5387	0.1341	$\log(\text{GDPPC})$
0	0.0000	0.0000	0.0000	ΔFDI	0.0014	0.026	0.0086	FDI
0	0.0000	0.0000	0.0000	ΔCREDIT	0.9867	0.0365	0.9744	CREDIT
1	0.0000	0.0000	0.0000	ΔOPEN	0.4582	0.5553	0.3616	OPEN
1	0.0000	0.0000	0.0000	ΔGcons	0.671	0.539	0.1945	Gcons
1	0.0000	0.0000	0.0000	ΔELECT	0.2928	0.6119	0.3848	ELECT
1	0.0000	0.0000	0.0000	ΔFC	0.1799	0.2097	0.2135	FC
0	0.0000	0.0023	0.0003	ΔINF	0.0413	0.3655	0.2047	INF

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (E-views10). ويمثل الجدول القيم الاحتمالية لاختبار جذر الوحدة (P-value).

ويتضح من الجدول 5 أن السلسلة الزمنية للانتماء المصرفي المحلي الممنوح للقطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتضخم ساكنة المستوى، بينما كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري، والإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي، ونصيب الفرد من استهلاك الكهرباء، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي ساكن في الفرق الأول. وبناء على اختلاف درجات التكامل فإنه لا يمكن استخدام طريقة Johansen (Juselius, 1990) و عوضاً عن ذلك استخدمت طريقة الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL).

ثانياً: نتائج اختبار الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL)

للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، لابد من النظر إلى نتائج اختبار الحدود (Bound Test) التابع لاختبار (ARDL). وتنص فرضية العدم على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

جدول 6: نتائج اختبار الحدود (Bound Test)

18.53554		F الإحصائية
القيم الحرجة		
I(0) الحدود الدنيا	I(1) الحدود العليا	مستوى المعنوية
1.92	2.89	10%
2.17	3.21	5%
2.43	3.51	2.50%
2.73	3.9	1%

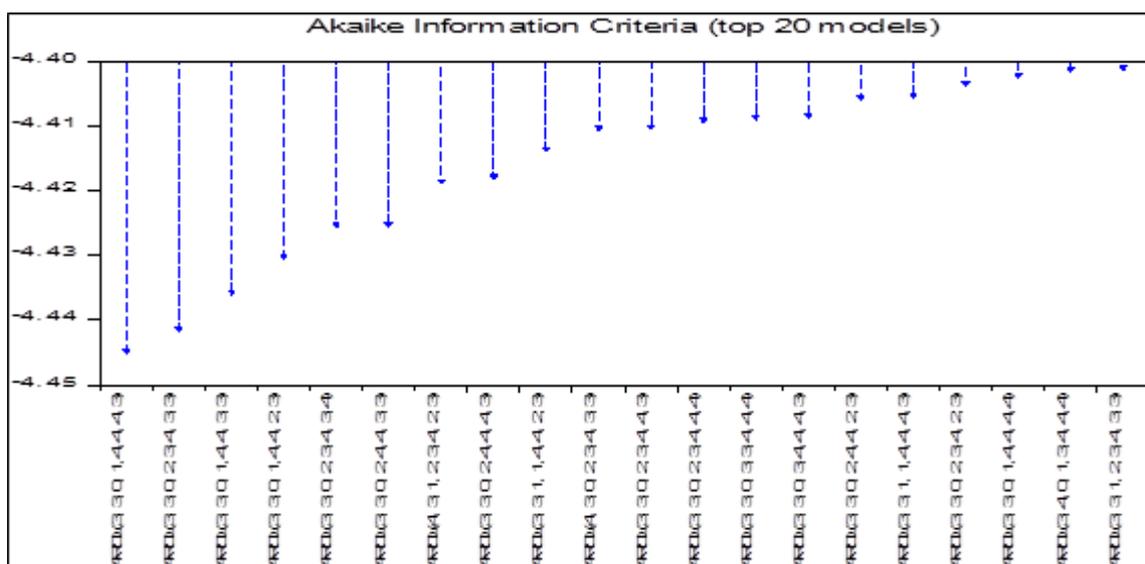
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E-views10.

وعند النظر إلى القيمة الإحصائية لـ F، نجد أنها تفوق الحد الأدنى عند درجة حرية ١٪. وعليه، نرفض فرضية العدم، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وبذلك يمكن تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

عند تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، تم الاعتماد على معيار أك. (4) في تحديد عدد المتباطئات لكل متغير من متغيرات النموذج. وعليه، تم اختيار النموذج (3, ARDL 3, 0, 1, 4, 4, 4, 3) وهو يحتوي على أدنى قيمة للمعيار حسب الشكل البياني 7. وبالنظر إلى جدول 7، يمكن تمثيل دالة العلاقة طويلة الأجل كالتالي:

$$LGDP_{pc} = 9.8 - 0.05FDI + 0.0002CREDIT + 0.01OPEN - 0.02 Gcons. - 0.00002 Elect. + 0.01FC - 0.01INF$$

الشكل البياني 6: معيار أكايكا لتحديد طول المتباطئات



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (E-views10).

جدول 7: نتائج تقدير نموذج (ARDL) للأجل الطويل خلال الفترة 1971-2017 باستخدام

النموذج (ARDL(3, 3, 0, 1, 4, 4, 4, 3))

رمز المتغير	قيمة المعلمة	القيمة الاحتمالية
C	9.789844	0.0000
FDI	-0.05197	0.0000
CREDIT	0.000194	0.8996
OPEN	0.009692	0.0000
GCONS	-0.02278	0.0003
ELECT	-1.64E-05	0.0114
FC	0.007553	0.0000
INF	-0.01241	0.0761

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (E-views10).

وفيما يلي تفسير النتائج بناء على مخرجات النموذج القياسي:

1- معنوية المتغيرات:

يهدف هذا الاختبار إلى تقييم معنوية المتغيرات المستقلة كل على حدة في التأثير في المتغير التابع في نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL). ويلاحظ معنوية جميع المتغيرات في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ماعدا الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص.

بلغت القيمة الاحتمالية (P-value) للانفتاح التجاري 0.0000، وهي أصغر من مستوى المعنوية 5%، أي نرفض فرضية العدم، ويعني ذلك أن هناك تأثيراً ذا دلالة معنوية إحصائية للانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ونلاحظ أن إشارة المعامل موجبة، وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، أي أنه عندما يرتفع الانفتاح التجاري بنسبة واحدة سيؤدي هذا إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.01 في المئة.

وكانت القيمة الاحتمالية (P-value) للاستثمار الأجنبي المباشر (كما في الجدول 7) 0.0000، وهي أصغر من مستوى المعنوية 5%، أي نرفض فرضية العدم، وهذا يعني أن هناك تأثيراً ذا دلالة معنوية إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ونلاحظ من خلال جدول 7 أن إشارة المعامل سالبة، وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، أي أنه عندما يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة واحدة سينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.05 في المئة. وتتوافق نتائج هذه الدراسة مع نتائج كل من (Belloumi & Alshehry, 2018) و (Rahman, 2015).

وكذلك بلغت القيمة الاحتمالية (P-value) للائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص 0.8996، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، أي لا نستطيع رفض فرضية العدم، وهذا يعني أن المتغير غير دال إحصائيًا للائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ونلاحظ أن إشارة المعامل موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، أي أنه عندما يرتفع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص بنسبة واحدة سيؤدي ذلك إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.0001 في المئة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Belloumi & (Alshehry, 2018).

من ناحية أخرى، جاءت القيمة الاحتمالية (P-value) للإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي، ومستوى البنية التحتية المعبر عنها بنصيب الفرد من استهلاك الكهرباء، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي أصغر من مستوى المعنوية 5%، أي نرفض فرضية العدم، ويعني ذلك أن هناك تأثيرًا ذا دلالة معنوية إحصائية. وتنافت إشارة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي مع الإشارة المتوقعة بناء على دراسة (Al Khatlan, 2013). في المقابل، بلغت القيمة الاحتمالية (P-value) لمعدل التضخم 0.0761، وهي أصغر من مستوى المعنوية 10%، أي نرفض فرضية العدم، ويعني ذلك أن هناك تأثيرًا ذا دلالة معنوية إحصائية لمعدل التضخم في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

معامل تصحيح الخطأ (-1) ECT:

يمثل معامل تصحيح الخطأ ((-1) ECT) سرعة تصحيح الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير. ويتم تصحيحها للعودة إلى التوازن في الأجل الطويل. حقق معامل تصحيح الخطأ (ECT) (-1) الشروط اللازمة حتى يكون مقبولًا بالتحليل، حيث جاء معنويًا عند مستوى معنوية 1% وقيمه سالبة وأقل من الواحد الصحيح. وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ إلى أن الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير يتم تصحيحها بنسبة 82.9 في المئة كل سنة، أي أن عملية التعديل تتم بصورة سريعة نسبيًا.

ثالثًا: اختبارات فحص النموذج

استخدمت الدراسة عدة اختبارات للتحقق من خلو النموذج من المشكلات القياسية بهدف ضمان صحة نتائج نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL)، وهي: اختبار الارتباط الذاتي، واختبار اختلاف التباين، واختبار التوزيع الطبيعي، واختبار رامسي للتحديد الخاطئ، وأخيرًا اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل.

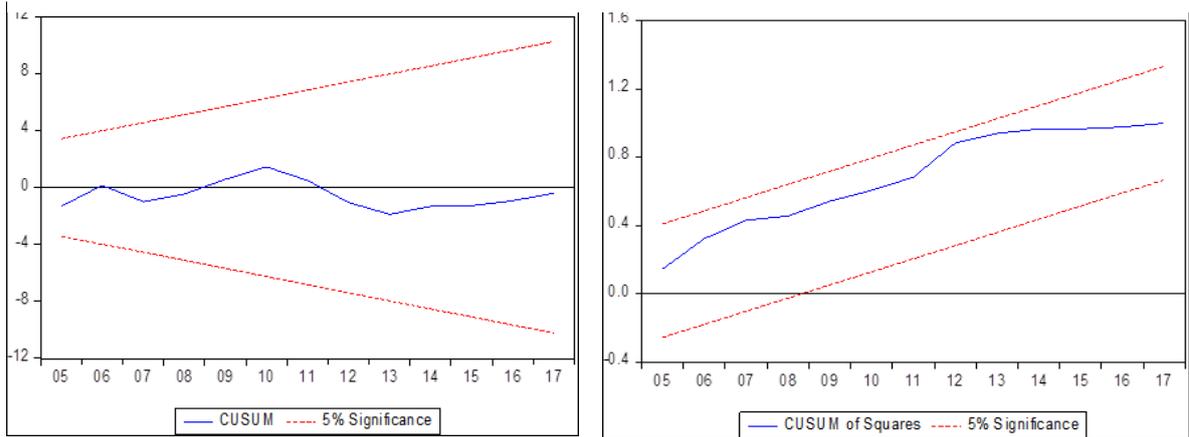
جدول 8: نتائج اختبارات فحص النموذج

القيمة الاحتمالية	اسم الاختبار
0.2919 =Prob. F(29,13)	اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test
0.2922=Prob. F(2,11)	اختبار اختلاف التباين Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Prob.= 0.342012	اختبار التوزيع الطبيعي Jaque-bera teat on normality
0.6591=Prob. F (1, 12)	اختبار رامسي للتحديد الخاطئ Ramsey RESET Test

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (E-views10).

بناءً على نتائج جدول 8، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع الاختبارات أكبر من 0.05%. ويدل ذلك على أن النموذج خالٍ من المشكلتين القياسيتين التاليتين: الارتباط الذاتي بين الأخطاء، واختلاف تباين الأخطاء. ونلاحظ أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، إضافة إلى أن النموذج محدد تحديداً صحيحاً. وللتعرف على مدى استقرار المعلمات المقدرة في الأجل الطويل، تم إجراء اختبار (CUSUM)، واختبار (CUSUM of squares) الذي (Brown, Durbin, and Evans, 1975). يتضح من الشكل البياني 8 أن المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى معنوية 5% لكلا الاختبارين.

الشكل البياني 7: اختبار (CUSUM) و (CUSUMSQ) للاستقرار الهيكلي للمعلمات



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (E-views10).

3-5 النتائج

قامت الدراسة على اختبار ثلاث فرضيات أساسية تتمحور حول التأثير الإيجابي لكل من الانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر، والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي. واستخدمت الدراسة طريقة الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) للحكم على مدى تحقق الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها ما يلي:

(1) وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر والائتمان

المصرفي الممنوح للقطاع الخاص، وبين النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مما يدل

على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

(2) وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وتبين أن التأثير

الإيجابي للاستثمار الأجنبي في الأجل القصير يظهر بعد السنة الأولى. كذلك، أظهر النتائج أن تأثير

الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (1971-2017) ضعيف جدًا. وهذه النتيجة تعارض الفرضية

القائمة التي تنص على وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي (Debab

AlMansoor, 2011) & بينما تتفق مع دراستي (Rahman, 2015) و (Belloumi & Alshehry, 2018)

في وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي. ولعل السبب في ذلك أن تركيز الاستثمار

الأجنبي المباشر في المملكة كان لصالح نشاط المواد الكيميائية والمنتجات النفطية المكررة التي لا

تجعلها في معزل عن تقلبات سوق الطاقة العالمي. في المقابل، ظل نشاط الصناعات التحويلية غير

النفطية للاستثمار الأجنبي المباشر محدودًا. ويتضح مما سبق أن الحاجة تستدعي توفير عوامل

جاذبة قوية للاستثمار الأجنبي المباشر ذات تأثير إيجابي في الاقتصاد السعودي، إذ إن تحقيق

اقتصاد مزدهر هو أحد المحاور الرئيسية لرؤية المملكة 2030. علاوة على ذلك، فإن أحد أهداف

رؤية 2030 رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى المعدل

العالمي، خاصة أن أهم التحديات التي تواجه اقتصاد المملكة هو ارتفاع معدل تدفق الأموال

للخارج عن معدل تدفقها للداخل، سواء كانت هذه التدفقات الخارجية نتيجة للواردات أو

تحويلات العاملين وغيرها.

(3) وجود علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية للائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في النمو

الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في الأجل القصير. كما تبين أن الائتمان المصرفي يؤثر

بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي ولكنه غير دال إحصائيًا. وتعد هذه النتيجة مخالفة للدراسات

(Yakubu & Affoi, 2014) و (المجالي، 2014) و (Emecheta & Ibe, 2014). وقد يعود ذلك إلى

هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث يشكل ما نسبته 43.2 في المئة من إجمالي

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في 2018م. حيث اتضح أن 19.6 في المئة من الائتمان

المصرفي موجه لقطاع التجارة الذي يمثل ما نسبته 8.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام

2018م. حسب الإحصاءات السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي والهيئة العامة للإحصاء.

(4) كذلك، تبين وجود تأثير إيجابي ذي دلالة معنوية إحصائية للانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وقد يعزى ذلك التأثير الإيجابي إلى حرية دخول رؤوس الأموال إلى الاقتصاد السعودي وخروجها منه وهو ما يتوافق مع دراسة (Belloumi& Alshehry, 2018).

(5) الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير يتم تصحيحها بنسبة 82.9 في المئة سنويًا، أي أن عملية التعديل تتم بصورة سريعة نسبيًا.

6- الخاتمة والتوصيات

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1971-2017م، وتوصلت الدراسة في ظل الأساليب المستخدمة في التحليل إلى تحقق فرضية واحدة من فرضيات الدراسة، وهي وجود تأثير إيجابي ذي دلالة معنوية إحصائية للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في السعودية يظهر بعد السنة الأولى في الأجل القصير، ووجود تأثير إيجابي للانتماء المصرفي في النمو الاقتصادي في السعودية في الأجل الطويل.

ومما توصيه الدراسة ما يلي:

- ✓ ضرورة تركيز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التي تسهم بشكل إيجابي في خلق فرص عمل، ونقل التكنولوجيا، ودعم العملية الإنتاجية، وخلق بيئة تنافسية سليمة، بما يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة في رؤية 2030.
- ✓ السعي إلى تنوع الصادرات غير النفطية، وإزالة العقبات والقيود التي تواجه التجارة الخارجية إن وجدت، حيث أشارت النتائج إلى التأثير الإيجابي للانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي.
- ✓ صياغة سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة تؤدي إلى جذب المزيد من المستثمرين الأجانب إلى الأنشطة الأكثر كفاءة وذات القيمة المضافة.
- ✓ من المهم بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تحسين مستوى البنية التحتية، حيث أشارت النتائج إلى تأثيرها الإيجابي من رفع مستوى النمو الاقتصادي وجذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ الاستمرار في تطوير الشمول المالي ومتطلبات التمويل على أساس الجدوى الاقتصادية ليسهم في جذب الائتمان المصرفي، مع محاولة تحفيز الائتمان في قطاعات تسهم في خلق فرص عمل للسعوديين وخلق قيمة مضافة في الناتج المحلي الإجمالي، بما يسهم في تحقيق أهداف رؤية 2030.

المراجع

المراجع العربية:

- البنك الدولي. استرجع في 2019 من (www.worldbank.org).
- الزهاوي، فاضل (1984م). "المشروعات المشتركة وفقا لقانون الاستثمار" رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، القاهرة.
- حسين، مجيد وسعيد، عفاف (1998). "الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق" (1) عمان: دار وائل للنشر.
- خضر، إحسان (2004): " الاستثمار الأجنبي المباشر". سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثالثة.
- خيرة، خيالي. (2016) " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر-دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)". رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح: الجزائر.
- طالب، دليلة. (2015) " الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2013)". أطروحة دكتوراة. جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- ربيحة، قبي. (2014): "الانتماء المصرفي وأثره على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1994-2011)". رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة: الجزائر. ص 3-9.
- رؤية المملكة العربية السعودية، استرجعت في 2017م من ([/http://vision2030.gov.sa](http://vision2030.gov.sa)).
- صندوق النقد الدولي. استرجع في 2019 من (www.imf.org).
- الطعان، حاتم (2006): "الاستثمار أهدافه ودوافعه" جامعة بغداد، بغداد، العراق.
- المجالي، أمنة (2014). "أثر الانتماء المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجارية على النمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة (1980-2013)". جامعة مؤتة: الأردن.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (Unctad). استرجع في (2017) من (<http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx>).
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2019) " مناخ الاستثمار في الدول العربية" ص 126-129.
- مؤسسة النقد العربي السعودي. استرجع في 2017 من (www.sama.gov.sa).
- هيئة السوق المالية (2017): "المادة التحضيرية لاختبار هيئة السوق المالية الخاص في (الشهادة العامة للتعامل في الأوراق المالية) الجزء الأول: تشريعات الأوراق المالية (CME-1)". (الطبعة الثالثة) الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

English References:

- Abbas, Q & Akbar, A & Nasir, A & Aman ulaah, H & Naseem, M. (2011): "Impact of Foreign Direct Investment on Gross Domestic Product". *Global Journal of Management and Business Research*. 11(8).p 35-40.
- Agrawal, G & Amir Khan, M. (2011). "Impact of FDI on GDP: A Comparative Study of China and India" *International Journal of Business and Management*. Vol. 6, No. 10.p71-79.
- Emecheta & Ibe. (2014). "IMPACT OF BANK CREDIT ON ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA: APPLICATION OF REDUCED VECTOR AUTOREGRESSIVE (VAR) TECHNIQU". Vol.2, No.9, pp.11-21.
- Hussain, M & Haque, M. (2016). "Foreign Direct Investment, Trade, and Economic Growth: An Empirical Analysis of Bangladesh", *MDPI, Economies*,2016, 4, 7.
- Obilor, S. (2013). "The Impact of Commercial Banks' Credit to Agriculture on Agricultural Development in Nigeria: An Econometric Analysis" *International Journal of Business, Humanities and Technology* Vol. 3 No. 1.p85-94.
- Rahaman, A & Chakraborty, S. (2015) "Effects of Foreign Direct Investment on GDP: Empirical Evidence from Developing Country" *Advances in Economics and Business* 3(12): 587-592.
- Rahman, A. (2015). "Impact of foreign Direct Investment on Economic Growth: Empirical Evidence from Bangladesh". *International Journal of Economics and Finance*; Vol. 7, No. 2. P178—185.
- Razmi, M & Behname, M (2012) "FDI determinants and oil effects on foreign direct investment: evidence from Islamic countries" *Advances in Management & Applied Economics*, vol.2, no.4, 261-270.
- Sandalcilar, A & Altiner, A. (2012). "Foreign Direct Investment and Gross Domestic Product: An Application on ECO Region (1995-2011)" *International Journal of Business and Social Science*. Vol. 3 No. 22.p 189-198.
- Yakubu, Z. & Affoi, A. (2014): "An Analysis of Commercial Banks' Credit on Economic Growth in Nigeria" *Current Research Journal of Economic Theory* 6(2): 11-15.
- Alshehry, A. S. (2015). Foreign Direct Investments and Economic Growth in Saudi Arabia: A Cointegration Analysis. *Developing Country Studies*, 5(6), 69-76.
- Ayanwale, A. B. (2007). FDI and economic Growth: Evidence from Nigeria.

- Belloumi, M., & Alshehry, A. (2018). The Impacts of Domestic and Foreign Direct Investments on Economic Growth in Saudi Arabia. *Economies*, 6(1), 18.
- Debab, Nassima; Al Mansoor, Ali (2011). "Determinants and Impact of FDI on Bahrain's Economy". *Research Journal of International Studies*; Oct2011, Vol. 21, p26.
- Yakubu, Z & Affoi, A (2014): "[An Analysis of Commercial Banks' Credit on Economic Growth in Nigeria](#)" *Current Research Journal of Economic Theory* 6(2): 11-15.
- Bardesi, H. J. (2016). *EURASIAN JOURNAL OF ECONOMICS AND FINANCE*.
- Johansen S., Juselius K. (1990), "Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration--- with Applications to the Demand for Money", *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 52(2), 169-210.
- Al Khathlan, K. (2013). Foreign direct investment inflows and economic growth in Saudi Arabia: A co-integration analysis. *Review of Economics & Finance*, 4, 70-80.
- Brown, R. L., Durbin, J., & Evans, J. M. (1975). Techniques for testing the constancy of regression relationships over time. *Journal of the Royal Statistical Society. Series B (Methodological)*, 149-192.
- Pesaran, M. H., & Shin, Y. (1998). An autoregressive distributed-lag modelling approach to cointegration analysis. *Econometric Society Monographs*, 31, 371-413.
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied econometrics*, 16(3), 289-326.
- Waseem Ullah, Z. (2018). "The Impact of Trade Openness, Investment and Human Capital on Economic Growth of Pakistan". *International Journal on Innovation and Research in Educational Sciences*. V (1). P 44-51.
- Murty, K & Sailaja, K & Demissie, Wondaferahu. (2012). The Long-Run Impact of Bank Credit on Economic Growth in Ethiopia: Evidence from the Cointegration App. *Journal of business market management*. 4.
- International Monetary Fund, (October, 2019). *World Economic Outlook*.

الملحق

